

الجزائر في 2008/10/07

## مداخلة النائب أثناء المناقشة العامة لقانون المالية

بسم الله و الصلاة على رسول الله.

السلام عليكم.

يمتاز الوضع الحالي بتقلبات مالية عالمية ذات انعكاسات خطيرة على اقتصاديات دول العالم. و في هذا السياق، جاء مشروع قانون المالية لسنة 2009.

و قبل الخوض في المخاوف المحيطة بمشروع قانون المالية هذا، حريّ بنا الإشارة إلى نقاط إيجابية جاء بها المشروع.

أولا، تطور الجباية العادية بنسبة 10 بالمائة مقارنة مع سنة 2008.

ثانيا، الاهتمام المتزايد بالاستثمارات العمومية من خلال أرقام ميزانية التجهيز؛ إذ تضاعفت بحوالي 10 مرات خلال 10 سنوات- من 263 مليار دينار سنة 1998 إلى 2598 مليار دينار سنة 2009.

ثالثا، تشجيع الاستثمار بتمديد آجال الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 5 سنوات، و الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لعمليات البورصة.

رابعا، محاربة البطالة بسن إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لصالح مؤسسات القرض المصغر للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

خامسا، تكثيف وسائل محاربة التهرب الجبائي، و تشديد الضمانات لصالح مسددي الضرائب من خلال بعض الإجراءات.

سادسا، فرض 15 بالمائة ضريبة على أرباح الشركات الأجنبية الممولة من الشركة الفرعية إلى الشركة الأم بالخارج.

و لكن و مع هذا، فإن السياق المالي العالمي يفرض علينا مزيدا من الحيطة و الحذر و الذكاء في سياسة البلد المالية خصوصا و الاقتصادية عموما.

إن الجزائر ليست بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية الدولية، و تأثر الاقتصاد الجزائري يكون من عدة جوانب أهمها:

أولا، التراجع المستمر لأسعار النفط و سعر صرف الدولار.

ثانياً، تأثر الاقتصاديات التي تتعامل مع الجزائر موازاة مع ارتفاع نسب التضخم.

ثالثاً، ارتفاع قيمة الأعباء الناتجة عن الواردات أساساً حيث يرتقب أن تزيد عن 35 مليار دولار سنة 2008.

إن ارتفاع الواردات بصورة كبيرة، مقابل ارتفاع تراجع قيمة الصادرات و بالتالي العائدات بدءاً من سنة 2009 إذا استمرت أسعار النفط في التراجع... فمدا خيل الجزائر التي تصل 80 مليار دولار سنة 2008 يمكنها التراجع تحت تأثير تراجع أسعار البترول، بينما الواردات، كما أسلفت، ستواصل ارتفاعها خلال نفس السنة... مما سي طرح إشكالا حقيقيا ابتداء من السنة المقبلة.

نقطة أخرى لا تقل أهمية، و في ظل مواصلة الجزائر لسياسة الإنفاق العمومي عالية، و هناك أصوات كثيرة تحذر من عدم نجاعة هذه السياسة، و ذلك لحدوث مراجعات مستمرة، و استمرار لارتفاع الأعباء لمجمل المشاريع المسجلة، على سبيل المثال لا الحصر، ضمن برنامج دعم النمو، إذ تشير بعض التحليل، و أتمنى أن تكون مخطئة، أن قيمة إعادة تقييم المشاريع و وصلت إلى ثلث قيمة البرنامج الأصلية.. و هو، إن كان صحيحاً، يعد مؤشراً على غياب إستراتيجية تنموية من حيث التخطيط و الاستشراف. و كما نعلم جميعاً، فإن الذي يفشل في التخطيط فإنه يخطط بالضرورة للفشل.

يجب التأكيد على الدراسات الخاصة بالمشاريع.. و لم لا إنشاء هيئة وطنية مهمتها التخطيط و انجاز الدراسات وطنياً و محلياً.. و بذلك نكون قد وقرنا أموالاً طائلة، و نضمن كذلك الأهداف المتوخاة، الاجتماعية و الاقتصادية، لتلك المشاريع، و نتفادى بالمرّة عمليات لإعادة التقييم، هي تعبير عن عدم نضج تلك الملفات أصلاً.

نقطة أخرى أريد الإشارة إليها؛ يجب أن نعلم أن عدم تأثرنا مباشرة بالأزمة المالية- ربّ ضارة نافعة- هو لعدم اندماجنا في السياسة المالية العالمية التي تعصف باقتصاديات أمريكا و أوروبا و دول أخرى و لكن... لقد بات أمراً محتوماً على الجزائر تطوير المالية الوطنية سواء من حيث عولمتها و عصرنه تسييرها إذا أردنا أن نصل بالركب؛ لكن إن هذا الركب ليس الجنة... فما علينا إلا أن نحصن أنفسنا.. و نسير.. و نعلم أن الليبرالية المتوحشة، مثل ما هي الآن أمامنا، لا تؤدي بنا إلا إلى الإفلاس.. فطمع و جشع الإنسان يبقى محور سياسات عديد الدول..

أعود فأتطرق إلى القطاعات الوزارية و أقول:

إن زيادة قيمة الإعانة لانجاز البناء الريفي و التساهمي من 500 ألف دينار إلى 700 ألف دينار شيء جيد لا شك في ذلك. لكن، بالمقابل عدم الحسم إلى اليوم في قيمة السكن

التساهمي و المقدرة ابتداء ب 2 مليون دينار جزائري جعل وسائل الانجاز تدخل مرحلة الانتظار لرفع القيمة، و هو ما أدخل برامج هذا النوع من السكن في غيبوبة... و يضاف إلى ذلك غلاء الأسعار الخاصة بمواد البناء.

و أشير إلى مشكل الإعلام و الاتصال في البلاد.. فأنا لدي قناعة بأن لو اتبعنا سياسة اتصال ناجعة تجاه المواطنين لما حصل ما يحصل من عدم فهم، و ضغوط اجتماعية اقتصادية، لأن إذا لم تتصل الحكومة بالمحكومين – ثنائية الحاكم و المحكوم ضمن إطار الحكم الراشد- فسيتصل آخرون، و سيقولون ما يريدون، و سيؤثرون في الناس خصوصا لما نعلم أن الحقيقة نسبية... لذا بات من الضروري وضع إستراتيجية تقدم الحقائق كما هي، و تبرز المجهودات في الميدان، و تقطع الطريق على كل من يريد الاستثمار في الأوضاع الاجتماعية للناس، ليس حبا فيهم، و لكن لغرض في نفس يعقوب.

إن إعلام الناس و الاتصال بهم يعتبر سياسة حكيمة جديرة بالإتباع.

أخيرا، أدعو الحكومة للتعامل بجد مع الأرقام التي تقدمها الهيئات الدولية الرسمية، و شبه الرسمية، و لو أنني لا أثق كثيرا إلا في إرادة الجزائريين الخلاقة للبناء و التنمية، إلا أن العاقل و الحكيم هو الذي يطلها و يقومها بما يخدم مصالح بلده.